

# نظام المعايرة والمقاييس

٥١٣٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : - ٢٩

التاريخ : - ١٣ / ١ / ١٣٨٢ هـ

بمؤنه تعالسى

نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين ١١ و ٢٠ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي

رقم ٢٨ وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ وتاريخ ٢ / ١ / ١٣٨٢ هـ

ونا على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بها هوآت : -

أولاً - نصادق على نظام المعايرة والظايف بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً - تلغى أحكام النظام السابق الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢١ في ٢٢ / ١٠ / ١٣٨٢ هـ .

ثالثاً - على رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

سعود

الرقم  
التاريخ  
التوايح

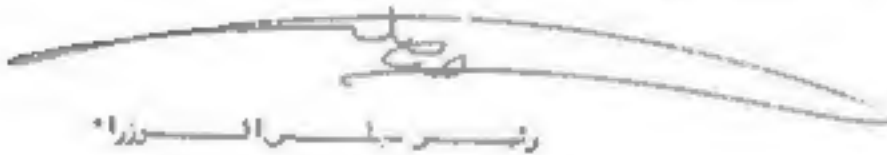
الملك عبدالعزيز  
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

( قرار رقم ٦٩٧ تاريخ ١٤٢٨/٨/١٢ )

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بشؤون تعديل نظام المعايرة والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٤ وتاريخ ١٤٢٨/٥/٢٣ والمرتق من وزارة التجارة والصناعة بتطابق رقم ١٢٨٢/٢/٨ وفي ١٢٨٢/٢/٨ وبعد الاطلاع على مشروع التعديل المذكور والقرار بعد التعمد بالالتصديق عليه .  
وبناءً على توصية لجنة الأمانة رقم ٥٣ وتاريخ ١٤٢٨/٨/١٢  
بمقرر :-

- ١ - الموافقة على مشروع نظام المعايرة والمقاييس بالتصديق المرافقة لهذا .
  - ٢ - تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا .
- ولما ذكره مقرر

  
رئيس مجلس الوزراء

## نظام المعايرة والمقاييس

- ١٢٠ يطبق النظام المعشري للمقاييس في جميع أرجاء المملكة بعد عمل في عموم المقاييس وحدات الطول والوزن والحجم والمساكنة يجوز أن يحدد مجلس الوزراء قراراً بتأجيل سريانته وكذا يجوز لوزير التجارة والصناعة استثناء بعض مناطق الهامة والقرى النائية المستبعدة إذا اقتضت الضرورة ذلك
- ٢٢٠ الوحدات القياسية المعتمدة هي:
  - أ - وحدة الطول هي المتر ومشتقاته.
  - ب - وحدة الوزن هي الكيلو جرام ومشتقاته.
  - ج - وحدة الحجم هي اللتر ومشتقاته.
  - د - وحدة المساحة هي المتر المربع ومشتقاته.
 وترتبط هذه الوحدات بالوحدات القياسية الدولية المطابقة لها.
- ٢٢٠ تنشأ مراكز المعايرة والمقاييس بالرياس ومفوضيات وزارة التجارة والصناعة بالمملكة والنام لذات الغرض في البلديات على أن تخضع المراكز للأمراف الفنية لإدارة المعايرة والمقاييس - ويحدد الاختصاص المكاني لكل مركز بقرار يحدد من وزير التجارة والصناعة وتحدد العلاقة بين هذه المراكز وبين الجهات الإدارية والبلديات بخارج من وزير التجارة حسب موافقة وزارة الداخلية (١).
- ٢٤٠ توضع الشبكات المشار إليها في المادة السابقة بالإدارة العامة للمعايرة والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وتعاير على الشبكات الأساسية المشار إليها الشبكات المحلية التي توضع في فروع وزارة التجارة والصناعة وتعاير على الشبكات المحلية تشارك التفتيش التي توضع في كل قسم من أقسام المعايرة والمقاييس لكل بلدية من البلديات الموجودة في المملكة - ويحدد الوحدات والآلات عند معايرتها أو مطابقتها بمقرر خاص يوضع بموافقة الأساسي بالإدارة العامة ويصوب صورة منه في كل فرع من فروع وزارة التجارة والصناعة.
- ٥٠ كل سلعة ترد إلى المملكة وتضع فيها أو تعرض للبيع ويكن التعامل فيها على أساس وحدة الطول والوزن أو الكيل يجب أن توضع عليها أو على عبواتها في مكان ظاهر الظاهر بالعلامة للسلعة مقدرة بوحدة - القياس المعشيرية ويجوز إباحة السلع التي ترد من بلد لا يأخذ بالنظام المعشري - بشرط إرفاق ملاحظتها بوحدة البلد المصدر على أن يتم التعامل بها محلياً بوحدة القياس المعشري.
- ٦٠ أ - كل من استعمل وحدة أو آلة قياس غير مطابقة لهذا النظام أو غير مدونة من قبل الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ريال ولا تتجاوز ألف ريال فضلاً عن مصادرة الوحدة أو الآلة موضوع المخالفة - وتعتبر المخالفة قهراً على الاستعمال إذا كان الحائز يشتغل بالتجارة والوزن.
  - ب - كل مخالفة لأحكام المادة الخامسة يعاقب بتركيبها بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن ٥٠٠٠ ريال فضلاً عن تصحيح المخالفة على نفقته.
- ٧٠ يعاقب من يستعمل آلة أو أداة قياسية مجهولة منقولة مع طبعه بذلك - بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن مائتين ألف ريال والمبسطة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو إحدى هاتين المقوتتين وذلك مع

(١) أضيفت إليها فقرة جديدة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢) وتاريخ ١٢٨٤/٢/٢٦ هـ. قظر ما صدر بشأن النظام.

- مصادرة الآلات والآلات الحزرة أو المظفرة . . . . . ويخاف من يقوم بعملية التزوير أو التقليد بنفسه
- المعقبة النصوص عليها في هذه المادة مع مصادرة الآلة المعدة للاستعمال في هذا الغرض .
- ٨٢ . تكون رسوم معايرة وبيع وحدات ومعدات القياس كالآتي :
- ١ - ربع ريال من كل مفردة للقياس بالتواضع .
  - ٢ - ريال واحد من كل ميزان نقل طاقته من عشرة كيلو جراما .
  - ٣ - ثلاثة ريالات من كل ميزان لا تزيد طاقته من نصف طن .
  - ٤ - خمسة ريالات من كل ميزان تزيد طاقته من نصف طن .
- ٩٢ . يمدد وزير التجارة والصناعة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .
- ١٠٢ . يعمل بهذا النظام ابتداءً من المزمع عامه (١) .



(١) انضمت نص إلى هذا النظام بموجب المرسوم الملكي رقم (٥) وتاريخ ١٣٨٩/٦/١١ هـ . انظر ما صدر بشأن النظام .

# ما صدر بشأن النظام

الرقم ٢ / أ

التاريخ ١١ / ٨ / ١٤٢٨ هـ

بسم الله تعالى

نحن نهيلى بن عبد العزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

استناداً إلى الترسيم الملكي رقم ٥٢ وتاريخ ١٧ / ١١ / ١٤٢٢ هـ .

واستناداً إلى المادة ١١٩ من نظام مجلس الوزراء .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ المتخذ بالتسليم الملكي رقم ٢١ وتاريخ ١١ / ١ / ١٤٢٢ هـ بشأن

نظام المايمة والتماييس .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١١١ وتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٤٢١ هـ .

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بأمرنا : -

أولاً - نضاف لفرد ثانيه إلى المادة الثالثة من نظام التماييس والمايمة تحت لفرد ( ب ) للمادة

الثالثة نصها كما يلي : -

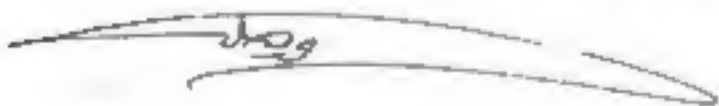
( ( يتخذ وزير التجارة والصناعة الاجراءات اللازمة لتأمين التماييس الاساسية للوححدات

التماييس المشار إليها في المادة الثانية من هذا النظام وحيث ان تكون هذه التماييس مطابقة

للتماييس الدولية المتعارف عليها وتمتثل تلك التماييس المرجع الاساسي في تطبيق احكام

هذا النظام ( ( .

ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا الترسيم .



( قرار - رقم ١٦٤٠ وتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٤٣١ )

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا القرار من ديوان الرئاسة برقم ٢٥٢٨ وتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٣١ بشأن طلب معالي وزير التجارة والمعاداة المرافقة على اضافة المادة التي سقطت في نظام المعايير والمقاييس الصادر بموجب قرار المجلس رقم ٦٢٢ المتوج بالرسوم الملحق رقم ١٩ وتاريخ ١٢ / ٩ / ١٤٢٧ التي نصها ( يتخذ وزير التجارة والصناعة الاجراءات اللازمة لتأمين النماذج الاساسية للوحدات القياسية المشار اليها في المادة الثانية من هذا النظام ) . ويجب ان تكون هذه النماذج مطابقة للنماذج الدولية المتعارف عليها . وتعتبر تلك النماذج المرجع الاساسي في تطبيق احكام هذا النظام . وما اوضحه معاليه من ان سقوط المادة المذكورة لم يكن مقصودا ولم يكن للوزارة دخل فيه بالاضافة الى انها تمتد من جوهر النظام واصله .

وظليه اضافة المادة المذكورة تحت فقرة ( ب ) للمادة الثالثة وذلك حتى يحتفظ النظام بتسلسل مواده دون تغيير او تعديل مع المحافظة على اكسافه وانسجامه

وبعد اخلاله على توصيل لجنة الانظمة رقم ١٨٨ وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٣١

بقراره مايلي :

( ا ) اضافة فقرة ثانية الى المادة الثالثة من نظام المقاييس والمعايير بحيث يكون نص المادة الثالثة

بعد الاضافة كمايلي :

المادة ٣

١ - تتشأ مراكز المعايير والمقاييس بالرياض وفروع وزارة التجارة والصناعة والاسام

لذا ان الفروع بالبلديات على ان تخضع المراكز للاشراف الفني لادارة المعايير

والمقاييس ويحدد الاختصاص المكاني لكل مركز بقرار يحد من وزير التجارة

والصناعة وتحدد العلاقة بين هذه المراكز وبين الجهات الادارية والبلديات

بقرار من وزير التجارة مع سبق موافقة وزارة الداخلية .

ب - يتخذ وزير التجارة والصناعة الاجراءات اللازمة لتأمين النماذج الاساسية

للوحدات القياسية المشار اليها في المادة الثانية من هذا النظام ويجب ان تكون

هذه النماذج مطابقة للنماذج الدولية المتعارف عليها وتعتبر تلك النماذج -

المرجع الاساسي في تطبيق احكام هذا النظام -

( ٢ ) تنظيم مشروع مرسوم ملكي يحوته مراعاة لهذا . . . ولما ذكره من

والمرجع الاساسي في تطبيق احكام هذا النظام -



الرقم - م / ٥

التاريخ - ١١/٦/١٤٢٨ هـ

بسم الله تعالى

نحن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

- بعد الاطلاع على المادتين (١١) و (١٠) من نظام مجلس الوزراء .
- وبعد الاطلاع على نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) لعام ١٣٨٢
- ونظام السماره والمقياس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٩) لعام ١٣٨٢ هـ .
- وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٢) وتاريخ ١٤/٥/١٤٢٨ هـ .
- نرسم ما هو آت :-

اولا - بموافقة النهر التالي الى نظام ( الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) لعام ١٣٨٢ ) ، ونظام ( السماره والمقياس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٩) لعام ١٣٨٢ هـ .

- ١- تشكل هيئة في وزارة التجارة والصناعة بقرار من وزيرها من ثلاثة اعضاء لتطبيق الحفويات الواردة في نظام الوكالات التجارية ونظام السماره والمقياس .
- ٢- يجوز الشكوى من قرارات هذه الهيئة امام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة عشر يوما من ابلاغها للشكوى او من تنوب عنه ، والا اصبحت قرارها نهائية بمضي المدة المذكورة وتعد على وزير التجارة والصناعة عليها .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .



ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان الرئاسة المتعلقة باقتراح وزارة التجارة والصناعة  
تعيين الجهة التي تتولى تطبيق العقوبات الواردة في نظامي الوكالات التجارية والمعامير والمقاييس  
وبعد اطلاعه على مذكرة استشاري مجلس الوزراء رقم ٩٠ في ١٣٨٩/٢/٧ المتقدمة بالملس  
نص في نظامي الوكالات التجارية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم ١١ لعام ١٣٨٢ والمعامير والمقاييس  
الصادرة بالمرسوم الملكي رقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ على عقوبات معينة تطبق على مخالفات الاحكام الواردة في  
النظامين آنفاً المذكور ولم يشرفهما الى الجهة التي لها صلاحية تطبيق تلك العقوبات واشارت وزارة  
التجارة والصناعة في خطاب معالي الوزير رقم ١٠/٢ في ١٣٨٩/١/١٥ الى المعصيات التي واجهتها  
في تنفيذ احكامها .

ومن حيث ان تطبيق العقوبة وبالتالي تنفيذها من أهم عوامل احترام النصوص وادائها لوظيفتها ومن  
حيث ان النظامين صدرتا بالمرسومين الملكيين رقم ١١ لعام ١٣٨٢ ورقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ فان التسمية تقتض  
النص التالي لمرسوم على مجلس الوزراء بهذا لاصدار المرسوم الملكي بالموافقة على ائتمانه للنظامين  
المذكورين آنفاً .

- ١- تشكل هيئة في وزارة التجارة والصناعة بقرار من وزيرها من ثلاثة أعضاء احدهم من المستشارين  
القانونيين لتطبيق العقوبات الواردة في نظامي الوكالات التجارية والمعامير والمقاييس .
- ٢- يجوز التظلم من قرارات هذه الهيئة أمام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة عشر يوماً من  
ايفائها للمتظلم أو من ينوب عنه والا أصبحت قراراتها نهائية ( ينفي المدة المذكورة وتندرج وزارة  
التجارة والصناعة عليها ) .

وبحث اطلالته على توصية لجنة الانظمة رقم ٢٠ في ١٣٨٩/٤/٢ هـ .  
( بقر بالملس )

ارلاء الموافقة على اضافة النص التالي الى نظامي الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١ لعام  
١٣٨٢ والمعامير والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ هـ .

- ١- تشكل هيئة في وزارة التجارة والصناعة بقرار من وزيرها من ثلاثة أعضاء لتطبيق العقوبات الواردة  
في نظامي الوكالات التجارية والمعامير والمقاييس .
- ٢- يجوز التظلم من قرارات هذه الهيئة أمام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة عشر يوماً  
من ايفائها للمتظلم أو من ينوب عنه والا أصبحت قراراتها نهائية ينفي المدة المذكورة وتندرج  
وزارة التجارة والصناعة عليها .

ثانياً - وقد نظم مشروع مرسوم لكي يجرى مصادره مرافقة لهذا - ولما ذكر حيز -

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

